المساءلة والعدالة...وما بينهما

حميد الموسوي

لا احد ينكر عمق الجرح الذي حفرته قسوة واستبداد وتجبر السلطة السابقة، وليس بأمكان احد التخفيف من فداحة الظلم والاضطهاد والغبن الذي الحقته بمعظم شرائح شعب العراق الصابر طيلة اربعة عقود عجاف، وليس من السهل نسيان فواجع ومآسي وحشية وعدوانية ادواتها التنفيذية وبالطريقة والسرعة التي يقترحها متفرج خلي او يفرضها المنتفعون المخضرمون والمستفيدون من كل التقلبات وممثلو جميع الادوار.

> التجربة العراقية لم تكن الاولى في تاريخ الامم ولن تكون الاخيرة فكل التجارب التي قامت او التي ستقوم على انقاض نظم شمولية وحكومات استبدادية مرت وستمر بتداعيات التجربة العراقية بصورة او باخرى كتجربة جنوب افريقيا وتجارب دول اوربا الشرقية وتجارب مهيأة للظهور في دول العالم الثالث.

لكن ذلك لا يعني الانغلاق التام على نزعة الانتقام ومشاعر الحقد والانشداد الى مفاهيم وثقافة الثأر وتغليب لغة الدم والتصفيات. نعم من حق المتضررين – معنويا وماديا– المطالبة بتعويض الاضرار التي ترتبت عن السلوكيات الخاطئة والاحكام الجائرة التي صدرت عن تلك السلطة، ومن حق الذين وقع عليهم الحيف المطالبة بمحاكمة الافراد الذين تسببوا ونفذوا المظالم لكن تنفيذ تلك المطالب ورفع الحيف والمطالب واعادة الحقوق وايقاع القصاص يجب ان يكون من خلال سلطة القانون والقضاء الرسمي حتى لا تختلط الامور وتشيع الفوضى ويؤخذ البريء بالمجرم!.

فليس كل اتباع السلطة السابقة مجرمون وليس كلهم ابرياء وديعين.

ثم ان التجربة العراقية لم تكن الأولى في تاريخ الأمم ولن تكون الاخيرة، فكل التجارب التي قامت او التي ستقوم على انقاض نظم شمولية وحكومات استبدادية مرت وستمر بتداعيات التجربة العراقية بصورة او بأخرى كتجربة جنوب افريقيا، وتجارب دول اوروبا الشرقية وتجارب مهيأة للظهور في دول العالم الثالث.

فالذي حصل في التجارب التي سبقت التجربة العراقية لم يكن بأقل وطأة ان لم يكن أمر وادهى وخاصة في نظم الفصل العنصري المقيت والنظام المستبد في رومانيا "شاوشيسكو"، لكنها عولجت بأشاعة ثقافة التسامح وايكال مسألة الحقوق ومعالجة الاستحقاقات والقصاص من المجرمين الى القضاء وفسح المجال امام الدوائر المختصة لمتابعة الانتهاكات والتجاوزات التي ترتبت بسبب السياسات الهوجاء للسلطات المستبدة.

ومن هنا فأن التجربة العراقية –وبعد مرور اربعة اعوام وعدة شهور– احوج ما تكون الى ثقافة التسامح والمصالحة الوطنية على ان تكون مصحوبة بالتعويض اللائق المرضي لجميع العوائل المتضررة من ضحايا الحقب السابقة، وادانة ومعاقبة الذين تثبت جرائمهم عبر محاكمات عادلة واعادة المحسوبين على السلطة السابقة ممن اضطروا لممارسة اعمال ووظائف مدنية ولم يلحقوا أذى أو ضررا بأحد.

فالتركيز على طرف واهمال الطرف الاخر لن يحقق النتائج المرجوة بل سيؤدي الى تفاقم وتأجج نار الحقد والثأر والأنتقام. فأهمال الطرف الأول يعني القفز فوق حقوق الضحايا والمتضررين وهذا هو الظلم المجسم والاجحاف بعينه. كما ان التعامل مع اطراف السلطة السابقة بدون تمييز وأخذ البريء بالمجرم وتدمير عائلة بجريرة فرد من افرادها لا يقل ظلما عن سابقه.

لا شك ان استبدال هيئة اجتثاث البعث بقانون المساءلة والعدالة خطوة رائدة واجراء سليم في بناء ثقافة المصالحة والتسامح وطي صفحات سود من ممارسات زرعت الاحقاد والضغائن وخربت كل ما هو جميل في طباع العراقيين ونزوعهم الى الود والألفة والمحبة.

ولا يخفى ما لأبداء الندم والاعتذار من قبل المخطئين سهوا او عمدا من أثر في نفوس المتضررين واهالي وعوائل الضحايا كما ان التعويض المجزي يجبر الكثير من الخواطر ويغسل ادران الاحقاد ويدفن عوامل اثارة الفتن واشعال الثارات.

كذلك فان عفو المتضررين وتجاوزهم وتغاظيهم عن خطايا وهنات صدرت في ظروف مختلطة وتحت ضغوطات سياسة القهر والترويع مثل هذا العفو يسمو باصحابه ويحفر اثرا جميلا في نفوس المخطئين ويؤسس لعيش يسوده الحب والوئام وتظلله الأخوة الحميمة ويطفئ فتنة تأكل الاخضر واليابس، ويدرأ طوفانا يبتلع الأنفس والزرع والضرع والعمران.

وأتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة.

> "ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم" العفو يسمو باصحابه ويحفر اثرا جميلا في نفوس المخطئين ويؤسس لعيش يسوده الحب والوئام ويطفئ فتنة تأكل الاخضر واليابس ويدرأ طوفانا يبتلع الانفس والزرع والضرع والعمران!.

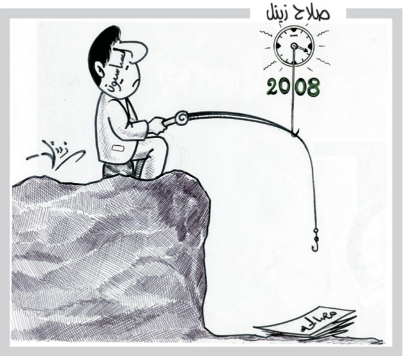

الدولة المدنية ليست تجاوزآ على الدين *

عبد العزيز محمد الخاطر

ظهور الدولة المدنية في أوروبا كان تعالياً على التمذهب الديني وليس على الدين نفسه. أي أنه خروج الى دائرة اوسع من الفهم الديني، فالصراعات التاريخية الدينية بين البروتستانت والكاثوليك كانت تمثل صراعاً بين التمذهب داخل الدين الواحد والانتصار الحقيقي الذي حققته أوروبا كان في الخروج من هذا النطاق الضيق ذو الحدود الدموية الى نطاق واسع واشمل يتمثل في أبعاد الثقافة الدينية الشاملة مهما كان مسماها. خروج المواطنة كأساس للدولة الحديثة في أوروبا بُعد ديني، وبروز دولة الحقوق والمساواة بُعد ديني كذلك، وظهور دولة العدل والقانون بُعد ديني أيضاً.

لا أعتقد أن أوروبا تركت الدين خلفها ببروز دولة المواطنة ولكنها انتشلت الدين من حدوده الضيقة الى أبعاده الإنسانية. نحن في عالمنا الإسلامي بحاجه فعلية الى الوصول الى نفس النتائج ولكن ليس بالضرورة نفس الأساليب أو الطريقة الموصلة لذلك التي اتبعتها أوروبا ومع ذلك يصعب القول بأنه لا يبدو أن هناك خطر واضح من الانجراف نحو الاقتتال المذهبي داخل الإسلام نفسه. لابد من التأكد بأن تخفيف حدة التمذهب نحو تعميق فهم الثقافة الشمولية للدين هو الأساس وهو المطلوب وليس العكس، لابد من الإصرار والاعتراف بأن الدين جاء أصلاً لخدمة الإنسان ومصلحته وليس العكس.

الخوف من انجرار عالمنا الإسلامي نحو آتون الحرب المذهبية الطائفية لم يعد خوفاً مرضياً بعد ما نشهده من أحداث في غير موقع من مواقعه. أن الثقافة الدينية الحقيقية لا يخرج منها إنسان طالما أصر واعترف بإنسانيته وهو إن أذنب عاد وإن ارتكب معصية أستغفر ولا يقتل آخر لشعوره بإنسانيته قبل كل شي ولكن التمذهب ضيق الأفق والخروج منه أذا ما أعتمد كمنهج للحياة قادم لا محالة والتصادم مع الغير قائم كذلك لأنه يلغي الفروق الفردية والخصائص الشخصية والاختلاف المشروع.

عندما كان الإسلام قويا كثقافة استوعب داخلة التمذهب بأنواعه المختلفة فالبعد الإنساني مهم هنا أية أهمية بمعنى أن هناك ارتباط خطي لشعور الإنسان بمكانته وقيمته وبين نظرته لمذهبه ودينه وكلما قل الشعور بذلك ضاقت نظرته وتشرنقت داخل هذا المذهب أو ذلك.ان انسانية الدين الاسلامى هى العامل الاهم فى انتشاره فى اصقاع هذا العالم المترامى. ثمة ربط ذاتى بين الجانبين لايستشعره الا من ارتفع اسلامه الى درجة التحضر التى حث عليها القران الكريم. ماينتشر اليوم ويسود فهو اسلام الاعراب الضيق الافق والبصيره.

فإذا كانت أوروبا استطاعت أن تبني دولة مدنية بتجاوز التمذهب نحو الثقافة الدينية الأوسع ولو بثمن غال، فأن أمتنا العربية والإسلامية كذلك في حاجة الى مثل هذا التجاوز ولكن العصر لم يعّد يستوعب أو يتحمل الثمن الذى دفعته أوروبا مقابل ذلك حيث كانت في ذلك الحين هي العالم. أما نحن فأننا اليوم جزء من العالم فقط ولسنا الجزء الأثمن الذى يصعب على العالم أن يعيش بدونه كبشر على الأقل لا كجغرافيا وهنا تكمن المفارقة.

* عن موقع ايلاف.

عوني كرومي في ذمة الخلود وعائلته في ذمة النسيان

كاظم حبيب

الأستاذ الدكتور الراحل عوني كرومي كان واحداً من المع وابرز الأكاديميين العراقيين والعاملين في الحقل المسرحي. كتب الكثير من الأبحاث وترجم الكثير من الكتب وأخرج الكثير من المسرحيات التي تعالج قضايا الشعب ومشكلات المجتمع. غاب عنا وهو في عز عطائه الفكري والمسرحي. درّس الكثير من طلبة معهد وأكاديمية الفنون وتخرج على يديه الكثير ممن يمارسون هذا الفن الرائع في العراق والبلاد العربية ويحفظون له الود والتقدير الكبيرين. وبعد أن ضاقت به حياة العراق ولم يعد قادراً على العطاء وتحمل ما يجري في البلاد . حمل نفسه وعائلته وغادرها إلى الأردن ليعمل هناك في جامعاتها. ولم يبق طويلا، إذ غادرها إلى ألمانيا حيث حصل على لجوء سياسي فيها. وقفت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في الدول العربية– ألمانيا "أمراس" إلى جانبه وقدمت مطالعة متكاملة عن حياته وأسباب مغادرته العراق والفن الإبداعي الذي يمارسه إلى مسؤولي الهجرة وقبول اللاجئين السياسيين وساندت طلبه المشروع والموثق للحصول على الإقامة . صدرت الموافقة ومنح وأفراد عائلته الإقامة في ألمانيا، وهي ما تزال تعيش فيها دون معيلها.

حين رحل عنا الفنان، أثناء إعداده مسرحيتين إحداهما عربية وأخرى كردية بحيوية عالية وجهد كبير، حزن عليه الكثيرون من بنات وأبناء العراق في الداخل والخارج لمغادرته المبكرة، وتقاطرت التعازي الحارة والحميمة لعائلته من بعض كبار المسؤولين العراقيين وجمهرة كبيرة من محبي فنه والذين قدروا دور وأهمية هذا الفنان وما قدمه للعراق والدول العربية بفنه وأعماله حين كان يجوب دول الخليج ومصر وسوريا وغيرها مقدما المسرحيات التي يخرجها للمشاركة في عملية التوعية والتنوير الاجتماعي.

بعد وفاته المفاجئة قدمت عائلته طلباً موثقاً بالشهادات وسنوات الخدمة في الأكاديمية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ترجوها فيه النظر بأمر صرف راتب تقاعدي. كان جواب المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأن الأستاذ الدكتور عوني كرومي قد توفى وهو خارج الخدمة، وعلى هذا الأساس فهو لا يستحق الراتب ألتقاعدي ولا يصرف لعائلته. لا شك في إنها نقطة قانونية. ولكن هل يمكن أن نتصور أن يكون التعامل مع هكذا حالات بمثل هذه الإجابة فقط دون أن تبذل الجهود من جانب المسؤولين في الوزارة ذاتها في الدعوة لإصدار قرار خاص لمثل هذه الحالات ومن خدم في الوزارة سنوات طويلة خاصة وأن هؤلاء السادة يدركون جيدا أسباب هجرة الأستاذ الدكتور عوني كرومي من العراق، وهم يعرفون العداء الذي كان يضمره النظام المدحور للشخصية الوطنية والفنية العراقية؟. كان يقال سابقًا أو حتى الآن بأن الناس لا تبدي اهتماما بمبدعيها إلا بعد وفاتهم، كما يحصل الآن للفنانة المسرحية المبدعة ناهدة الرماح وللفنان الرائع بدري حسون فريد والأديب والروائي عبد الستار ناصر حيث يعانون من المرض وشظف العيش وصعوبة المعالجة، ولكنها تهتم بهم بعد وفاتهم. ولكننا نلاحظ اليوم ضعف الاهتمام في الحياة وبعد الممات، كما في حالة العزيز الراحل عوني كرومي الذي واجه إهمالا له حتى بعد مماته. والإهمال هنا يصيب أفراد العائلة مباشرة.

ندعو السادة المسؤولين في العراق وكافة المثقفات والمثقفين العراقيين إلى التضامن مع مطلب العائلة ومطالبة الحكومة العراقية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق بصرف الراتب ألتقاعدي واستحقاقات الفنان الراحل طيلة الفترة السابقة واعتبار سنوات الهجرة القسرية خدمة فعلية له. إن هذه الحالة يمكن أن تصيب عائلة كل فنانة وفنان وكل أديبة وأديب وكل مبدعة ومبدع عراقي، وعلينا جميعا تقع مسؤولية التضامن مع عائلة الفنان والمخرج الراحل عوني كرومي. "تدعو الأخوات والأخوة إلى التوقيع على هذا النداء ليصل إلى السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء والسيد رئيس مجلس النواب وجميع المسؤولين العراقيين، الرجاء إرسال التواقيع إلى موقع الحوار المتمدن مباشرة (http://www.ahewar.org)".

التواقيع لغاية يوم ٥ / ١

١– الأستاذ الدكتور سيّار الجميل أكاديمي وكاتب ومؤرخ . ٢– الأستاذ جاسم المطير كاتب وصحفي. ٣– السيدة نرمين عثمان وزيرة البيئة في مجلس الوزراء العراقي الحالي. ٤– السيدة عفيفة لعيبي فنانة تشكيلية. ٥– السيدة ميسون الدملوجي مهندسة وعضو مجلس النواب العراقي الحالي. ٦– الأستاذ ياسين النصير ناقد أدبي وكاتب.٧– الدكتورة كاترين ميخائيل كاتبة وناشطة في مجال حقوق المرأة.٨– الأستاذ الدكتور إبراهيم إسماعيل طاهر أكاديمي وكاتب وباحث زراعي. ٩– الأستاذ زهير كاظم عبود كاتب وناشر وقاضي سابق.١٠– الأستاذ علاء مهدي مدير تأمين وإعلامي.١١– الدكتور حسن حلبوص طبيب وناشط في مجال المجتمع المدني.١٢– الدكتور عبد الخالق حسين طبيب وكاتب.١٣– الدكتور علي إسماعيل جودت خبير بالموارد المائية وتربية الأسماك.١٤– الأستاذ منذر حلمي فنان مسرحي.١٥– الدكتور غالب العاني طبيب وناشط في مجال المجتمع المدني ١٦) الأستاذ ناصر خزعل مصور سينمائي.١٧– الدكتور زهدي الداوودي كاتب وروائي.١٨– الدكتور عبد الخضر عبد الحسن رئيس أطباء.١٩– الأستاذ أحمد الشرع فنان تشكيلي.٢٠– الأستاذ رياض البزاز فنان تشكيلي. ٢١– الأستاذ الدكتور عبد الأمير العبود أكاديمي وكاتب ووزير سابق. ٢٢– كاظم حبيب باحث وكاتب.

الفلسفة السياسة عند ميشيل فوكو.. قراءة لبعض الطروحات السياسية

د.باسم علي خريسان

المقدمة:

ميشل فوكو الفيلسوف الفرنسي المثير للجدل، فيلسوف الهوامش،البنيوي–التفكيكي،هذه الأوصاف وغيرها تطلق على هذا المفكر والفيلسوف، حيث كان لأفكاره وقعاً مؤثرا في المجتمعات الغربية،حيث عمد فوكو من خلال دراساته المتنوعة الى التوسيع الفكري للحضارة الغربية ، والى إزالة الكثير من الانسدادات في المشروع الحداثوي الغربي،فمقابل العقل والعقلانية جاء الجنون واللاعقلانية، ومقابل المركز جاءت الهوامش،مقابل موت الله جاء موت الإنسان...الخ ، وفي هذه الدراسة نسعى جاهدين من اجل دراسة هذا المفكر لاستنطاق نصوصه الفكرية في محاولة لبناء معمارية هندسية سياسية تكشف لنا نظريته السياسية ،وبالأخص موضع السلطة الذي اخذ حيزاً كبيرا من دراسات فوكو في سعيه الابستمولوجي للبحث عن اصل السلطة وأشكالها ومكوناته .

حيث تتميز قراءة فوكو للسلطة من حيث مصدريتها وشرعيتها ونطاق تأثيرها وفاعليتها ،مقيداتها بكثير من العمق حيث يهدف فوكو الى تقديم قراءة اركولوجية–جينالوجية للسلطة وليس قراءة سطحية او قراءة قانونية –نظمية وانما قراءة تبحث في العمق بحثاً عن جذر السلطة بكل تفاصيلها ومعطيتها فهي قد تكون في السجون او في المستشفيات او في العقاب او في الخطاب او في التهميش،او الجنون...الخ.

بل اكثر من ذلك السعي نحو قلب الكثير من المفاهيم التي اعتقلت العقل الغربي في قراءته لنفسه والأخر،لا بل الغوص عميقا في الحضارة الغربية لإجراء عملية تشريح للجسد هذه الحضارة ،للكشف عن أمراضها التي رافقت نشأتها، ومن جهة أخرى يثير الكثير من الإشكاليات والتناقضات ،ويطرح في ذات الوقت إشكاليات ومفاهيم جديدة تحمل الكثير من التعقيدات والإشكاليات المفاهيمية والفكرية.

وفوكو كنتيشة في قراءته للمشروع الثقافي الغربي، لايسلم له ، وانما يهجمه ، ويرى به ولوجا للمتناهي من طرق أخرى،فتقديس للعقل والعلم والانسان ....الخ، ماهو الا أحلال مقدس دنيوي محل مقدس أخروي،حيث يرى بان المشروع الثقافي الغربي الذي هجر المقدس قبل أكثر من أربعة قرون قد تلبس به من جديد ، ولتسود الأيديولوجيات الوضعية اليمينية واليسارية، التي توظف حجج علمية العلوم الإنسانية لتمارس هيمنتها على الإنسان والمجتمع من جديد.

هنا يتلمس فوكو هذه الإشكالية في المشروع الغربي ، ليعمل عليها ادواته المعرفية في التفكيك ،والبحث عميقا من خلال الاركولوجيا الفوكوية والاركولوجيا النيتشوية،التي لاتقبل التسليم لاي مرجعية تفرض نفسها كأيديولوجية اطلاقية. وفوكو من خلال ذلك ، نجده يأخذ بأيدينا نحو البحث عن ابرز الإشكاليات تلك، فهو لايقراء التاريخ من خلال تسلسل الأحداث زمانياً ولاينظر له من خلال الحدث المكاني ، وانما يوظف أداته البحثية "الاركولوجيا" ليقدم قراءة أخرى لتفسير الحركة التاريخية ، فهو يرى بان التاريخ محكوم ،بسلسلة من التحولات المعرفية ، والتي هي بمثابة انقطاعات معرفية ،حيث لكل مرحلة أنساقها الفكرية والمعرفية التي تشكل أطرها العامة وتمارس سطوتها ،بحيث لايمكن لانتقال الى مرحلة اخرى دون حدوث تحول في تلك الأنساق المعرفية.

ومن جهة أخرى ، يقدم فوكو قراءات لموضوع القوة، فهو من الباحثين عميقا عن أشكالها وميادينها، حيث لايراها في شكلها البارز في أجهزة الدولة ،كشرطة وجيش فقط، وانما يبحث عنها في ثنايا المجتمع ، حيث تتوزع في مختلف مجالاته ، يمارس كل جزء من أجزائه ، بحيث نجد السلطة الطبية والقانونية والإدارية والاقتصادية والدينية...الخ.

وفوكو يسعى من جهة أخرى ،لمعالجة إشكالية الإقصاء والتهميش التي تمارس،تحت مسميات مختلفة، هذا التهميش للأخر عند فوكو، يهدف في الأساس ، لتحقيق أهداف سلطوية ، وذلك من خلال تبني الثنائية التي تقوم على منطق الأبيض والأسود، فكل طرف يسعى جاهداً من اجل نفي الأخر ، بهدف تثبيت نفسه والحصول على الشرعية. معالجة فوكو لموضع الشرعية، من خلال النفي نجده يتلمسها في معالجته لموضوع الجنون، فهو يرى بان الحضارة الغربية ،كانت قد ثبتت العقل مقابل الجنون، الذي لم تنظر له كمرض، وانما كعقاب الهي، وهي بذلك قد أعطت العقل القدسية المطلقة في الفعل،مما خلق طبقة العقل او قوى العقل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي أخذت تفرض على المجتمع أراءها ومفاهيمها في بناء المجتمع بالشكل الذي يخدم مصالحها.

وفوكو يذهب باحثاً عن السلطة في ميدان اخر، الا وهو الخطاب ، حيث يجد فوكو، بان الخطاب بذاته هو سلطة، فالخطاب منظومة متكاملة من التاثير والفعل ،هو يمنح صاحبه ،السلطة– القوة،لذلك تبرز مسالة سعي الهيئات الحاكمة الى احتكار الخطاب، واذا كان للخطاب هذا التأثير ففوكو يرى بان جميع قوى ومفاصل المجتمع تسعى الى محاولة احتكار الخطاب، واذا كانت الهيئات الحاكمة تحتكر الخطاب لكونها تعتبر نفسها من يمتلك شرعية في ذلك، فان فوكو يرى بان الجهات الأخرى كذلك تسعى الى احتكار الخطاب لكونها هي الأخرى تمتلك شرعية خاصة بها.

*موقع كتابات.